المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلّد 10، العدد 4، 2014

أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية

خالد كامل جمعة، خالد محمد بشير الزعبي***

ملخــص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الميزة النسبية والتفاضلية للبنوك الأردنية وأثرهما على ربحية وسيولة هذه البنوك. حيث قسم الباحث منتجات البنوك إلى نوعين، منتجات مالية ومنتجات استثمارية . وشملت الدراسة 13 بنكا، خلال الفترة ما بين 2001–2010، استخدم الباحث فيها أسلوب تحليل الانحدار المشترك. وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة في الميزة النسبية بين البنوك ، كما شهدت المنتجات الاستثمارية تزايدا مستمرا، وأوصت الدراسة بعمل البنوك على زيادة ربحيتها عن طريق السيطرة على تكاليفها التشغيلية، و التركيز على المنتجات الاستثمارية بشكل أكبر وذلك للتخلص من المخاطر الائتمانية بشكل عام، ولتحقيق ميزة التنويع في مصادر الدخل.

الكلمات الدالة: الميزة النسبية، الميزة التفاضلية.

المقدمــة

تعد الميزة التنافسية من أبرز قضايا الاقتصاد المعاصر، فقد عزت الدول الصناعية المتقدمة تراجع حصتها السوقية على المستوى المحلي والعالمي إلى قصور في تعزيز تنافسيتها. وفي قطاع البنوك، كانت المنافسة حادة في جذب العملاء. غير أن البنوك الأردنية أدركت أن عملية جذب العملاء قد تكون عملية سهلة، لكن الاحتفاظ بهم وضمان ولائهم عملية أصعب، فأصبح من الصعب زيادة الحصة السوقية للبنك، فضلا عن احتفاظ كل بنك بحصته السوقية السابقة.

وبسبب التنافس الشديد بين البنوك، عززت البنوك من الميزة النسبية المتمثلة في الميزة السعرية لمنتجات البنوك التجارية الأردنية، حيث خضع الجهاز البنكي الأردني إلى عملية إعادة هيكلة شاملة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث توجهت جهود الإصلاح نحو تحرير أسعار الفائدة؛ لتوفير التمويل بأسعار تعكس مخاطر الائتمان، كما طورت البنوك من الميزة التفاضلية متمثلة في تنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية؛ لتعزيز الميزة التنافسية بتوسيع عمل البنوك وتنويع المنتجات التي يقدمها البنك، حيث وسعت البنوك من أنشطتها المالية متجاوزة عمليات قبول الودائع ومنح الائتمان وخدمات الدفع، إلى التعامل بأدوات السوق النقدي والرأسمالي لحساب البنك نفسه أو حساب عملائه، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية، وخدمات أمين الاستثمار وخدمات الوكيل المالي. مما أكسب البنوك مجموعة من الخصائص، ساعدها على التفوق على منافسيها، ويؤهلها لاستغلال المزيد من الفرص في البيئة الخارجية.

مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في معرفة الميزة النسبية، المتمثلة في الميزة السعرية لمنتجات البنوك التجارية الأردنية، وكذلك دراسة الميزة التفاضلية، والمتمثلة في تنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية، وأثر ذلك على أداء البنوك التجارية الأردنية.

عناصر مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر للميزة النسبية على أداء البنوك

*باحث، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الجامعة الهاشمية.
khaledjor@gmail.com
** أستاذ، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الجامعة الهاشمية.
تاريخ استلام البحث 2013/9/22 وتاريخ قبوله 2014/8/26.

التجارية الأردنية؟

2. هل يوجد أثر للميزة التفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية؟

مفهوم الميزة التنافسية Concept of Competitive Advantages

تعد الميزة التنافسية من المفاهيم الإدارية التي حظيت باهتمام كبيرا من قبل الإداريين، وذلك بسبب التغيرات السريعة التي تعرضت لها أسواق العمل في الآونة الأخيرة، مثل التعقيدات في بيئة العمل، والعولمة وكذلك تدني كفاءة هيكلة بعض الأسواق، والتغير الكبير والمتكرر لأذواق واحتياجات العملاء، والثورة المعلوماتية، وكذلك تحرير الأسواق العالمية. وقد أعطيت للميزة التنافسية تعاريف عدة، تنصب في مجملها في مصب واحد وهو ما الذي يميز البنوك عن باقي منافسيها؟.

وكان أول ظهور لمصطلح الميزة التنافسية في السيتينات من القرن العشرين، وذلك عندما طرح Edmund Learned وKenneth Andrews مفهوم الميزة التنافسية عن طريق تحليل SWOT (Strengths، Weaknesses، Opportunities and Threats) (Schendel, 1994)، تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وهذا أحد أشهر أدوات التخطيط الإستراتيجي، وهو يقوم بتحليل أوضاع الشركات وتحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية، من موردين ومنافسين وعملاء وقوانين وغيرها، لكن (Porter, 1985) طرح فكر مغاير لــ SWOT، حيث اعتبر أن الميزة التنافسية هدف استراتيجي (Read and Diffillipi, 1982)، ويعتمد مفهوم الميزة التنافسية على نقطة أساسية، وهى أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح المنظمة هو موقفها التنافسي في بيئة الأعمال التي تعمل بها (خليل، 1998).

وتشير أدبيات مفهوم التنافسية، إلى أن تحقيق الميزة التنافسية على مستوى المؤسسات والقطاعات والدول، وحتى على مستوى الأفراد يقوم على قاعدة المعرفة، وأن الأفراد الذين يملكون المعرفة هم الذين يتقاضون أجورا عالية، والمؤسسات الناجحة هي التي تمتلك المعرفة، والدولة التي تتميز بازدهار العلوم والمعرفة هي الدولة الأكثر إنتاجية (MoPIC،2003).

وقد عرف Kotler الميزة التنافسية بقدرة منشأة الأعمال على أداء أعمالها بطريقة أو أكثر يعجز المنافسون عن تقليده الآن وفي المستقبل (Kotler, 2000)، وكذلك يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها عنصر أو عامل حرج يساعد المنظمة على تحقيق معدلات ربحية أعلى من منافسيها من حيث التكلفة أو تميز أكبر للمنتج مقارنة مع المنافسين (مرسى، 2003)، في حين عرف (Porter, 1985) الميزة التنافسية على أساس المصادر (Resource-Based-View)، والتي تركز على أهمية مصادر وإمكانات المؤسسة من أجل توليد ميزة تنافسية لتشكل قيمة تمس حاجات المستفيدين، وحدد (Porter, 1985) نوعين أساسيين للميزة التنافسية هما (1)الميزة النسبية أو ميزة التكلفة Comparative Advantage، أو ما تعرف Cost Advantage، والميزة الثانية هى (2)الميزة التفاضلية Differential Advantage (خاتوغ، 2006).

وأوضح (Porter, 1985) كذلك أن من الصعوبة فهم الميزة التنافسية إذا تم النظر للمنظمة كوحدة واحدة، فالمنظمة ينشأ بداخلها العديد من الأنشطة والفاعليات، كتصميم المنتجات وتصنيعها وتسويقها وتوصيلها للمستهلك، وكل نشاط من هذه الأنشطة يمكن أن يحقق ميزة تنافسية من حيث الكلفة الأدنى، أو التمايز، وبالآتي فإن اختيار الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بطريقة علمية، والنظر إلى الكيفية التي تتفاعل هذه الأنشطة فيما بينها؛ ضروري جدا لتحليل مصادر الميزة التنافسية (Porter, 1985).

إن الميزة التنافسية تتصف بأنها نسبية، أي أنها تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة، كما أنها تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين، وتنعكس الميزة التنافسية في كفاءة وأداء المنظمة لأنشطتها، وفيما تقدمه المنظمة للعملاء. كما تؤدي إلى التأثير على العملاء فيما يتعلق بإدراكهم لأفضلية ما تقدمه المنظمة ويدفعهم للشراء منها، ويمكن للمنظمة أن تحتفظ بالميزة التنافسية التي تمتلكها لفترات طويلة؛ عندما يتم تطويرها وتجديدها (بني هاني، 2004)، وقد ميز (داركار، 2000) بين مصطلحي التنافسية والميزة التنافسية، حيث أوضح (داركار، 2000) أن التنافسية ترتكز على العوامل والقوى في بيئة الأعمال خارج نطاق

المؤسسات، بينما يركز مصطلح الميزة التنافسية على العوامل والقوى الداخلية والخارجية للمؤسسة أو قطاع الأعمال (داركار، 2000). وتسلط هذه الدراسة الضوء على الميزة النسبية عند البنوك التجارية الأردنية متمثلة في الميزة السعرية، وكذلك دراسة الميزة التفاضلية، والمتمثلة في تنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية، كعنصرين من عناصر الميزة التنافسية.

مفهوم الميزة النسبية Comparative Advantages

في ضوء تزايد المنافسة بين البنوك وتناقص فرص تقديم خدمات جديدة، وانخفاض الفجوة بين العائد وتكاليف الإنتاج، اتجه الاهتمام إلى دراسة التكلفة، مما جعل الاهتمام بكيفية التحكم في التكاليف وسيلة هامة للحصول على المزيد من العائد الصافي. فقد عرف (Dunca, 1998) الميزة النسبية بأنها تقديم منتجات ذات تكلفة منخفضة عن منتجات المنافسين مع بقاء النوعية مماثلة لما يقدمه المنافسون، وللوصول إلى نفس المستوى من التميز، وتسلط هذه الدراسة الضوء على تقدير كفاءة التكلفة في قطاع البنوك.

وتتميز البنوك الكفوءة إداريا بكفاءة التكلفة، وذلك من خلال قيامها بممارسة رقابة على التكاليف، واستخدامها لمدخلات بأسعار تعمل على خفض التكاليف، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن ان تنتج عن اعتماد إدارة البنك على تقنيات إنتاجية، تحقق تكاليف عند حدها الأدنى (الكور، 2006).

وقد درج المحاسبون على تعريف التكلفة بأنها "الموارد الاقتصادية التي يضحى بها أو تذهب من أجل تحقيق هدف معين" (Horngren, 1982)، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الموارد الاقتصادية التي يضحى بها قد تكون نقدية، وقد تكون التزام أو أصل يتم تقديمه مقابل الحصول على التكلفة، وهذا يندرج على البنوك من حيث الفائدة التي تدفعها في سبيل الحصول على الأموال، من المودعين، أو الرواتب والمصاريف الأخرى، التي يتم إنفاقها في سبيل الحصول على خدمة الأشخاص العاملين أو الأموال أو الالتزامات التي تدفع في سبيل الحصول على الأصول المختلفة، من أجل قيام البنك بأعماله (بدوي 1995).

وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة وبمنحنى تكاليف عند حده الأدنى، أو مدى اقتراب البنوك من البنك الأقل تكلفة والأفضل ممارسة ضمن العينة وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الظروف (الكور، 2006)، وتهدف دراسة التكاليف إلى رفع كفاءة عناصر الإنتاج، وذلك بالعمل المستمر على زيادة الفرق بين عاملي التكلفة والإيراد لصالح البنك (عميرة، 1992). إن البنك يحرص على توظيف موارده المكلفة في استخدامات مربحة، ويسعى إلى تخفيض الموارد المكلفة واجتذاب غير المكلف إن أمكن.

أن مصطلح الكفاءة يستخدم للدلالة على فاعلية وقوة أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها بأقل تكلفة (الفقي، 2009)، ويرتبط مفهوم الكفاءة بعنصر التكلفة، والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي أن الكفاءة الإنتاجية تمثل قابلية وحدة الإنتاج على أنتاج مخرجات محددة بشكل جيد وبأقل الأسعار، وقبل الحديث عن كيفية احتساب كفاءة التكلفة، تسلط هذه الدراسة الضوء على مفهوم المدخلات والمخرجات في قطاع البنوك

مفهوم المدخلات والمخرجات في قطاع البنوك

طريقة الإنتاج: تعرض دور البنك كمقدم خدمات أساسية لأصحاب الحسابات، حيث تقوم البنوك بانجاز المعاملات لعملائها من طلبات القروض وتحصيل الشيكات وأوراق الدفع وغيرها من الخدمات؛ وبهذا تؤكد طريقة الإنتاج على أن للودائع خصائص المخرجات، لأنها ترتبط مع مقادير كبيرة من السيولة وترتبط بخدمات الدفع وحفظ الأموال المقدمة للمودعين، وبالآتي فإن هذه الخدمات يتولد عنها عوائد تدخل في تكوين القيمة المضافة للبنك، فعملاء البنك يتحملون تكلفة الرسوم التي تدفع مقابل هذه الخدمات، وعليه فإن الودائع يجب أن تعامل كمخرجات للبنك، كما ينبغي إدراج المدخلات المادية مثل العمل ورأس المال وتكاليفهما كمدخلات نظرا للحاجة إليها في إنجاز المعاملات (Cavallo and Rossi، 2002).

ومن طرق قياس كفاءة التكلفة طريقة الكفاءة الإنتاجية للمصاريف، وتعني كفاءة المصاريف في تحقيق الأرباح، وهى تساوي المصاريف مطروحا منها المخصصات مقسومة على الدخل قبل الضريبة (العمري، 2004)، وهذا

المؤشر يعد من أهم مؤشرات الكفاءة للبنوك في الأردن، وهى تعكس قدرة الدينار الواحد من مصاريف البنك (مدخلات)، على توليد دخل للبنك (مخرجات)، وتعد كفاءة التكلفة أفضل، كلما كانت الكفاءة الإنتاجية للمصاريف (مدخلات البنك) قادرة على تحقيق أرباح أفضل (العمري، 2004).

مفهوم الميزة التفاضليةDifferential Advantages

قسم (مرسي، 2003) و(Thompson and 2001،Strickland) الإستراتيجيات التنافسية إلى قسمين هما:1. إستراتيجية قيادة الكلفة: وتعني تخفيض الكلفة في الإنتاج مقارنة مع المنافسين، مع الاهتمام بتقديم خدمة (أو سلعة) بخصائص تشكل أهمية في نظر العملاء، 2. إستراتيجية التمييز (القيمة المضافة): حيث إن الركيزة التي تقوم عليها إستراتيجية التمييز هي تقديم الجودة العالية في المنتج وتقديم الخدمة بطريقة فريدة ومميزة، تحدث وقعا في نفوس العملاء، ينتج عنه كسب ولاء وارتباط بعيد المدى بالمنتج أو الخدمة، ولا يستطيع المنافسون تقليده في الوقت الحاضر، أو على المدى البعيد (Thompson and 2001،Strickland).

مفهوم الخدمة: مفهوم الخدمة عموما يعني الأعمال والفعاليات والأداء لما يريد العميل أن يشتريه من أفعال وردود أفعال، أو هى منتج غير ملموس يقدم المنافع للمستفيد نتيجة لاستخدامه جهد بشري أو آلي (عبد الخالق، 2010). كما يعرف (عبد الخالق، 2010) مفهوم الخدمة البنكية بأنها تلك الخدمات الموجهة إلى عملاء البنك ويمكن تحقيقها من خلال تحقيق جزء كبير من العوائد التي تساهم في تخفيض تكلفة الأموال وتعظيم الإيرادات.

الخصائص المميزة لعمليات البنوك التجارية

تتميز عمليات البنوك بكثافتها وتعددها وتشابكها ويؤثر بعضها على بعض، فحجم الودائع وأنواعها يؤثر على توظيفها لدى البنوك، وبالآتي يؤثر على ربحيتها وعلى عدد العملاء من حيث العمل على اجتذاب المزيد منهم، كما يؤثر على حجم الودائع، أما مستوى الخدمة لدى البنك فإنها تؤثر على كافة العوامل السابقة، علاوة على ذلك القيود التي تفرضها السلطات النقدية من أجل الرقابة والإشراف، إذ أن الحالة الاقتصادية تنعكس مباشرة على عمليات البنوك، فالظروف المحلية تؤثر على عمليات السحب والإيداع والإقراض، والظروف الخارجية تؤثر على مجالات التجارة الخارجية، ولهذا فهي خدمة غير قابلة للتخزين لأنها خدمة آنية تنتج وقت الحاجة وتتقلب بدرجة كبيرة من فترة لأخرى (عميرة، 1992).

ولغايات دراسة الميزة التفاضلية بين البنوك التجارية الأردنية، سيتم تقسيم منتجات البنك إلى نوعين

المنتجات المالية: وهى المنتجات التقليدية للبنك، والتي تدر دخلا عليه نظير منح قروض وتسهيلات بنكية (الائتمان)، وسيتم قياس ذلك من خلال المؤشر الآتي:

المنتجات المالية = القروض / الودائع (رمضان وجودة، 2006).

المنتجات الاستثمارية وهى الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، والتي تدر دخلا عليه من غير الفوائد كعمولات والخدمات البنكية الأخرى، ومصاريف يتحملها العميل نظير تقديم البنك لهذه الخدمة

المنتجات الاستثمارية = الاستثمارات / الودائع (رمضان وجودة، 2006).

الدراسات السابقة

1. القضاة، (2001): هدفت الدراسة إلى التعرف على المقدرة التنافسية المحلية للقطاع البنكي الأردني، حيث شملت الدراسة البنوك الأردنية المرخصة التجارية والاستثمارية والإسلامية، وبالاعتماد على نتائج أعمال البنوك لعام 1999، حيث تم توزيع البنوك على ثلاثة مجموعات، كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وذلك تبعا لحجم كل بنك مقاسا بحجم الودائع، وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة البنوك الكبيرة الحجم والبالغ عددها خمسة بنوك، هي الأكثر تنافسية حسب معايير الحصة من السوق والربحية، بينما مجموعة البنوك الصغيرة الحجم هي الأكثر تنافسية حسب معايير كفاية رأس المال.
2. العمري، (2004): هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية،

ومقارنتها بالكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك الأردنية لتطوير كفاءتها الإنتاجية في ظل العولمة المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة بأن البنوك الأردنية لم تقم بالتعرف الى كفاءتها الإنتاجية أو بقياسها بطريقة علمية وشاملة، وأظهرت نتائج الدراسة واقع الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية وانخفاض هذه النتائج مقارنة مع البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من حيث إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال والعائد على رأس المال والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات ومؤشر الكفاءة الإنتاجية للمصروفات، وأظهرت الدراسة أن هناك تحديات تواجه البنوك الأردنية في تطوير كفاءتها الإنتاجية والمتمثلة في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك العالمية العملاقة، وأوصت الدراسة إلى الاندماج كوسيلة لتقوية المراكز المالية للبنوك الأردنية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتكامل بين البنوك المندمجة.

3. عمايرة، (2005): جاءت هذه الدراسة بهدف تبيان مدى تأثير المصارف العاملة في الأردن وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، من خلال تأثير تكلفة المدخلات المصرفية على التكلفة وكفاءة الربح، وتحليل العلاقة نظريا وتطبيقيا بين مؤشرات تكلفة المدخلات ومؤشر كفاءة التكلفة وكفاءة الربح من خلال نموذج يفترض أن تكلفة المدخلات تؤثر على حجم المخرجات، وان كلا من المدخلات والمخرجات والتي تعبر عن خصائص المصرف وهيكل السوق كمتغيرات مستقلة ذات أثر على كل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح. وخلصت الدراسة إلى أن تكلفة المدخلات كان لها دورا بالغ الأهمية في التأثير على حجم المخرجات، وأن المدخلات والمخرجات كعوامل مستقلة تمثل خصائص المصرف وهيكل السوق تؤثر على مستوى كفاءة التكلفة وكفاءة الربح، وأظهرت النتائج أثرا سلبيا لكل من نسبة الديون المشكوك فيها إلى الديون، الحجم، التكلفة الفعلية، على كفاءة التكلفة، وقد أظهرت النتائج بأن متغير الإيرادات له أثرا إيجابيا عاليا على كفاءة الربح. وتوصي الدراسة بإعطاء أهمية أكبر نحو الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، وتنويع مصادر الإيرادات بحيث لا تقتصر على الفوائد من التسهيلات.

4. الفيومي والكور، (2008): هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل لدى البنوك المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها خمسة عشر بنكا، وللفترة التي تضمنت إصلاحات في القطاع البنكي من 1993 – 2004، وأظهرت الدراسة أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة والدخل ازدادت أتساعا خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة على وضع المزيد من التشريعات والقوانين وتحديثها بشكل مستمر.

5. الزعبي وبلول، (2005): اختبرت الدراسة المنافسة في قطاع البنوك التجارية في الأردن، حيث سلطت الضوء على علاقة هيكل الأداء في صناعة البنوك الأردنية، وتعرض هذه الدراسة نموذجين لدراسة إرتباط الربحية بالتركيز في البنوك الأردنية، وهما فرضية الهيكل – السلوك – الأداء Structure-Conduct-Performance (SCP)[1]، والنموذج الثاني فرضية الكفاءة الهيكل Efficient Structure (ES)[2]، حيث تعرض كلا الفرضيتين وجهة نظرها في عمليات الاندماج وسياسة مكافحة الاحتكار. وتركز هذه الدراسة على قوة السوق وعلاقته في الكفاءة، حيث قدرت الكفاءة الفنية في هذه الدراسة باستخدام طريقة الحد التصادفي

[1] تفترض أن الأسواق الأكثر تركزا بسبب احتكار القلة تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين. (الكور، 2006).

[2] تفترض وجود علاقة إيجابية بين كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل مع الأداء. (الكور، 2006).

Stochastic Frontier Approach (SFA)[3] ، على ضوء فرضية أن عدم الكفاءة يخضع لخطأ يتبع منحني التوزيع النصف طبيعي، وبالرغم من أن بعض المصادر أظهرت أن كلا الفرضيتين قيد الدراسة SCP و ES قادرتين على دراسة كفاءة السوق، إلا أن أيا من هاتين الفرضيتين لم تشرح علاقة الربحية مع هيكل السوق، غير أن هاتين الفرضيتين أظهرتا أن وفورات الحجم لها دلالة إحصائية تؤثر على أداء البنوك، الأمر الذي يعني أن البنوك الأردنية تعمل ضمن مستويات مقبولة من وفورات الحجم.

6. الروسان والقواسمة، (2009): أظهرت هذه الدراسة أنه بالرغم من أن صناعة البنوك تظهر درجة من القدرة التنافسية، لكن هذا القدر أقل من الحد المطلوب، وكذلك أظهرت الدراسة ان البنوك الأردنية لا تزال تتعامل بنطاق ضيق بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات Strengths، Weaknesses، Opportunities، and Threats (SWOT)[4]، فقد جاء في هذه الدراسة أن هناك علاقة ترابطية كبيرة بين العوامل الداخلية والخارجية متمثلة بتطبيق تحليل SWOT وأبعاد الميزة التنافسية من حيث الوقت والسرعة والجودة ومرونة الخدمات البنكية المقدمة في الأردن، ودعت الدراسة إلى تطوير المزايا التنافسية للبنوك والاستعداد للمرحلة المقبلة من عمليات الإصلاح وتطوير هيكلة السوق عن طريق تطبيق طرق جديدة من نظم المعلومات وتطوير مهارات الموظفين والمدراء، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بانتهاج إستراتيجيات وتكنولوجيا إدارة المخاطر والمنافسة، كالاندماج والاستحواذ والتحالفات بين البنوك لتطوير الميزة التنافسية بين البنوك، ودعت الدراسة البنوك لاستغلال الكلفة كسلاح لسد الفجوة بين القروض وأسعار الفائدة، وتوصي الدراسة بتفعيل نظام SWOT لتقوية الميزة التنافسية بين البنوك الأردنية.

7. الجراح والغرايبة، (2008): قامت هذه الدراسة بتقييم قوة السوق المتراكمة عن طريق درجة تركيز السوق في كفاءة الكلفة في البنوك الأردنية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2005، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على درجة التركيز والكفاءة، وقد تم وضع طريقتين لدراسة أثر قوة السوق في الرعاية الاجتماعية Social Welfare[5]، فقد كشفت الطريقة الأولى أن قوة السوق تعني خسارة الرعاية الاجتماعية، في حين أن قوة السوق قد يكون لها تأثير في السيطرة على الكلفة وبالآتي على كفاءة الكلفة Cost Efficiency (CE)[6]، وقد استعان الباحث بأحدث الطرق والتقنيات لتحليل البيانات الصادرة عن البنوك الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ولكن ضعيف للعلاقة بين قوة السوق وكفاءة التكلفة، وبالآتي فإن قوة السوق لا تزداد بزيادة درجة التركيز في البنوك الأردنية، خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن فقدان الرعاية الاجتماعية، نتيجة سوء توزيع المصادر بسبب قوة السوق سجلت نتيجة 1% من إجمالي الكلفة طوال فترة الدراسة، وقد رفضت الدراسة مبدئيا فرضية كفاءة التكلفة، وأرجعت العلاقة بين درجة التركيز والكفاءة إلى تدني الخدمات التي تقدمها البنوك في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة رفع القيود والحواجز التي تعيق دخول البنوك الأجنبية، وذلك لرفع درجة المنافسة

[3] من الطرق المعلمية لحساب وتقدير حد الكفاءة. (الكور، 2006).

[4] نموذج للتحليل يساعد منشآت الأعمال على وضع نظام انذار مبكر للمخاطر المتوقعة مستقبلا (Al-Rousan and Qawasmeh، 2009).

[5] الفرق بين النقص في مدخرات المستهلكين وفائض مكاسب المنتجين (الجراح والغرايبة، 2009).

[6] درجة اقتراب البنك من تكليف أفضل ممارسة وبمنحنى تكاليف عند حده الأدنى (الكور، 2006).

في قطاع البنوك في الأردن.

ويلاحظ من الدراسات السابقة، أن البنوك تسعى لتحقيق ميزة تنافسية عن طريق تحقيق ميزة نسبية لمنتجاتها، كما أوضحت دراسة (العمري، 2004)، و(العمايرة، 2005)، و(الفيومي والكور، 2008)؛ حيث كان لكفاءة التكلفة أثر على كفاءة الربح. كما أوضحت دراسة (الروسان والقواسمة، 2009) وجود علاقة ترابطية كبيرة بين العوامل الداخلية والخارجية من جهة، وأبعاد الميزة التنافسية، وهذا يتفق مع تعريف (داركار، 2000) للميزة التافسية، كما بينت دراسة (القضاة، 2001)، و(الزعبي وبلول، 2005)، و(الجراح والغرايبة، 2008) أن حجم البنك والتركز، كان عامل تنافسي مهم في الربحية، فقد أظهرت دراسة (الزعبي بلول، 2005)، أن وفورات الحجم له دلالة إحصائية تؤثر على أداء البنوك، وتساعدها في تنويع منتجاتها.

فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسة الأولى H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للميزة النسبية مقاسة بكفاءة التكلفة (COE) على أداء البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي الفرضية السابقة على ثلاثة فرضيات فرعية هي:

$H_{0\ 1\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لكفاءة التكلفة على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لكفاءة التكلفة على معدل العائد على الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 3\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لكفاءة التكلفة على نسبة السيولة عند البنوك التجارية الأردنية.

2. الفرضية الرئيسة الثانية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية (FIP) على أداء البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي هذه الفرضية على ثلاث فرضيات فرعية هي:

$H_{0\ 1\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات المالية على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات المالية على معدل العائد على الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 3\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات المالية على نسبة السيولة عند البنوك التجارية الأردنية.

3. الفرضية الرئيسة الثالثة H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات الاستثمارية (INP) على أداء البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي هذه الفرضية على ثلاثة فرضيات فرعية هي:

$H_{0\ 1\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات الاستثمارية على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات الاستثمارية على معدل العائد على الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 3\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنتجات الاستثمارية على نسبة السيولة عند البنوك التجارية الأردنية.

منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر الميزة النسبية مقاسة بكفاءة التكلفة (COE)، والميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية (FIP)، والمنتجات الاستثمارية (INP)، على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة بربحية (ROA), (ROE)، وسيولة (LIQ) البنوك التجارية الأردنية.

مجتمع الدراسة وعينته

يتكون الجهاز البنكي الأردني (مجتمع الدراسة) حسب مصدر البنك المركزي الأردني حتى نهاية سنة 2010 من ستة وعشرين بنكا، أما عينة الدراسة فتتكون من ثلاثة عشر بنكا،

هي البنوك التجارية الأردنية وقد تم اختيار هذه العينة، لتوفر البيانات المحاسبية الخاصة بهذه البنوك طوال فترة الدراسة، ولتشابه البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه البنوك.

قياس متغيرات الدراسة

المتغير التابع

وهو الأداء الذي يعكس قدرة البنك على تحقيق أهدافه، وفي هذه الدراسة سيتم قياس أداء البنوك التجارية الأردنية عن طريق الربحية والسيولة باستخدام:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح (بعد الضريبة) / الأصول ... (رمضان وجودة، 2006)

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح (بعد الضريبة) / حقوق الملكية. كمقياسين للربحية ... (رمضان وجودة، 2006)

السيولة (LIQ) = النقد + الاستثمارات قصيرة الأجل / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006).

المتغيرات المستقلة

1. الميزة النسبية : وهى الميزة السعرية، وتعني قدرة البنك على تقديم منتجات بأسعار أقل من منافسيه، وسيتم قياس الميزة النسبية للبنوك التجارية الأردنية عن طريق المؤشر الآتي:

كفاءة التكلفة (COE) = (المصاريف – المخصصات) / صافي الدخل (قبل الضريبة) ... (العمري، 2004).

2. الميزة التفاضلية: وهى الميزة غير سعرية، وهى تعكس قدرة البنك على تقديم منتجات مختلفة عن منافسيه، وفي هذه الدراسة سيتم قياس الميزة التفاضلية للبنوك التجارية الأردنية عن طريق تقسيم منتجات البنوك التجارية الأردنية إلى نوعين من المنتجات

المنتجات المالية : وهى القروض، وتمثل القسم الأكبر من منتجات البنك، وفي هذه الدراسة سيتم قياس هذا النشاط عن طريق المؤشر الآتي:

المنتجات المالية (FIP) = القروض / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006)

المنتجات الاستثمارية: وهى التي تدر دخلا إلى البنك من غير الفوائد، وسيتم قياس هذا النشاط عن طريق المؤشر الآتي:

المنتجات الاستثمارية (INP) = الأصول المدرة للدخل من غير الفوائد / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006).

وبهدف اختبار أثر الميزتين النسبية والتفاضلية التي تتمتع بها البنوك الأردنية وانعكاسهما على الأداء ستعتمد الدراسة على النموذج العام الآتي:

$$y_{i,t} = f(X_{i,t}, Z_{i,t}, e_t) \ldots(1)$$

حيث إن:

$y_{i,t}$: هي مقاييس ربحية وسيولة البنك (i) في الفترة (t). وسيتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما سيتم قياس السيولة من خلال متغير نسبة السيولة (LIQ).

$X_{i,t}$: تمثل مقياس الميزة النسبية للبنك (i) في الفترة (t) والذي سيتم قياسها من خلال متغير كفاءة التكلفة.

$Z_{i,t}$: تمثل مجموعة مقاييس الميزة التفاضلية للبنك (i) في الفترة (t)، وسيتم قياس الميزة التفاضلية للبنك باستخدام متغيرين يمثل الأول الميزة التفاضلية للمنتجات المالية بينما يمثل الثاني الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية.

e_t : تمثل معامل الخطأ العشوائي.

ومن خلال النموذج السابق والذي يعد النموذج العام لهذه الدراسة، يمكننا صياغة ثلاثة نماذج تفصيلية

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 COE_{i,t} + \beta_2 FIP_{i,t} + \beta_3 INP_{i,t} + e_t \ldots(2)$$

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 COE_{i,t} + \beta_2 FIP_{i,t} + \beta_3 INP_{i,t} + e_t \quad (3)$$

$$LIQ_{i,t} = \alpha + \beta_1 COE_{i,t} + \beta_2 FIP_{i,t} + \beta_3 INP_{i,t} + e_t \ldots(4)$$

حيث: $ROA_{i,t}$: العائد على الأصول للبنك i، في الزمن t، $ROE_{i,t}$: العائد على حقوق الملكية للبنك i، في الزمن t، $LIQ_{i,t}$: سيولة البنك i، في الزمن t، $COE_{i,t}$: كفاءة التكلفة للبنك i، في الزمن t، $FIP_{i,t}$: المنتجات المالية للبنك i، في الزمن t، $INP_{i,t}$: المنتجات الاستثمارية للبنك i، في الزمن t، e_t: تمثل الخطأ العشوائي، β_1، β_2، β_2 تمثل معاملات مقدرة لنموذج الانحدار، α: المقطع الثابت.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أ . نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة على متغير تابع واحد وهو أداء البنوك التجارية الأردنية ومقاس بالربحية والسيولة، إضافة إلى متغيرين مستقلين يمثلان الميزة النسبية والميزة التفاضلية لتلك البنوك خلال الفترة 2001–2010. وفي ما يلي استعراض لنتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات وذلك بالاستناد على الإحصائيات الوصفية المبينة في الجدول رقم (1).

بلغ معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2001–2010) لجميع بنوك 1.32%، وبانحراف معياري مقداره 1.05%. وقد كان أعلى عائد 4.98% في حين كان أدنى عائد (– 5.48%)، وهذا يدل على وجود تفاوت واضح بين ربحية البنوك، يعزى إلى اختلاف صافي الربح المحقق، واختلاف إجمالي الأصول عند البنوك.

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2001–2010) لجميع البنوك 11.13%، وبانحراف معياري مقداره 7.23%. وقد كان أعلى عائد 39.92% في حين كان أدنى عائد (– 10.17%)، وهذا يؤكد على التفاوت الكبير بين ربحية البنوك، يعزى إلى اختلاف صافي الربح المحقق واختلاف حقوق الملكية.

بلغت السيولة خلال فترة الدراسة (2001–2010) لجميع البنوك 0.49% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 0.12%. وقد بلغت أعلى نسبة سيولة 0.73% في حين بلغت أدنى نسبة سيولة 0.20%. وتشير النتائج إلى ارتفاع سيولة البنوك في المتوسط لأنها تحتفظ بأصول سائلة تشكل نصف الودائع الموجودة لديها تقريباً، الأمر الذي يعكس ارتفاع قدرة تلك البنوك على مواجهة أي سحوبات مفاجئة على الودائع. كما يمكن ملاحظة وجود اختلاف في نسب السيولة بين البنوك.

بلغ متوسط كفاءة التكلفة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 0.5%، وبانحراف معياري مقداره 0.20%. وبلغت أعلى قيمة لكفاءة التكلفة 1.76% في حين بلغت أدنى قيمة 0.11%. وتشير النتائج إلى أن المصاريف التي تتكبدها البنوك في ممارسة أعمالها بعد استبعاد المخصصات تشكل حوالي نصف أرباحها قبل الضريبة، وهي قيمة تعد مرتفعة نسبياً. كذلك فإن أعلى قيمة وأدنى قيمة تعكس اختلاف كفاءة التكلفة بشكل كبير بين البنوك حيث إن بعضها يتميز بكفاءة كبيرة في السيطرة على التكاليف بينما أن البنوك الأخرى تتميز بارتفاع تكاليفها بشكل كبير.

بلغ متوسط المنتجات المالية لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 58.8% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 18.23%. وبلغت أعلى نسبة للمنتجات المالية 101.95% من الودائع، في حين بلغت أدنى نسبة 0.4% من الودائع. وتشير النتائج إلى أن متوسط المنتجات المالية يشكل حوالي 60% من الودائع. كذلك فإن أعلى وأدنى نسبة تبينان تفاوت نسب التوظيف المالية بين البنوك وبالشكل الذي يعكس اختلاف ميزتها التفاضلية، حيث إن البنوك ذات نسبة المنتجات المالية الأعلى تعد الأفضل من حيث ميزتها التفاضلية. كما أن هذا يعكس التنافسية الكبيرة بين البنوك من حيث تقديم المنتجات المالية لعملائها.

بلغ متوسط المنتجات الاستثمارية لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 20.67% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 9.64%. وبلغت أعلى نسبة للمنتجات الاستثمارية 46.31% من الودائع، في حين بلغت أدنى نسبة 0.56% من الودائع. وتشير النتائج إلى أن متوسط المنتجات الاستثمارية في البنوك منخفض نسبياً وهو يعكس حقيقة أن البنوك تمارس العمل البنكي التقليدي أكثر من ممارستها للعمل الاستثماري. كذلك فإن انخفاض الانحراف المعياري لنسبة المنتجات الاستثمارية يعكس وجود تقارب نسبي بين البنوك من حيث إقبالها على تقديم المنتجات الاستثمارية.

الإحصائيات الأخرى: تبين إحصائيات التفرطح والالتواء أن العائد على الأصول والعائد على الملكية وكفاءة التكلفة كانت تعاني من الالتواء والتفرطح مما يعني بأن التوزيع غير طبيعي لهذه المتغيرات. كما تظهر إحصائية (Jarque-Bera) أن توزيع متغيرات السيولة والمنتجات المالية والمنتجات الاستثمارية موزعة توزيعاً طبيعياً، وبلغ عدد المشاهدات لكل متغير من متغيرات الدراسة 130 مشاهدة (10 سنوات × 13 بنك)، بينما بلغ عدد القطاعات (البنوك) 13 بنكاً.

جدول (1)

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2001 – 2010

	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
Mean	1.316	11.133	0.493	0.495	58.812	20.670
Median	1.385	10.130	0.490	0.480	56.980	21.705
Maximum	4.980	39.920	0.730	1.760	101.950	46.310
Minimum	-5.480	-10.170	0.200	0.110	0.400	0.560
Std. Dev.	1.046	7.226	0.115	0.201	18.227	9.641
Skewness	-1.780	0.545	-0.161	2.433	0.241	0.011
Kurtosis	16.405	5.828	2.416	15.010	3.451	2.481
Jarque-Bera	1042.01	49.75	2.41	909.63	2.36	1.46
Probability	0.000	0.000	0.299	0.000	0.308	0.482
Observations	130	130	130	130	130	130
Cross Section	13	13	13	13	13	13

* المصدر: من إعداد الباحث

ب . التحليل الأفقي لمتغيرات الدراسة

وهو تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن، والهدف منه إعطاء فكرة عن تطور المتغيرات واتجاهاتها عبر الزمن، وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع البنوك في كل سنة من سنوات الدراسة، ون ثم مقارنة المتوسط السنوي بالسنوات الأخرى.

جدول (2)

سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن (2001 – 2010)

Yar	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
2001	0.629	5.780	0.578	0.545	54.680	16.116
2002	0.323	9.712	0.586	0.601	49.093	16.506
2003	0.818	8.718	0.582	0.631	52.127	14.081
2004	1.492	13.560	0.565	0.538	54.531	17.124
2005	2.527	19.649	0.529	0.381	59.445	18.191
2006	1.808	13.512	0.492	0.428	58.468	19.280
2007	1.509	10.982	0.484	0.455	65.304	20.255
2008	1.581	11.199	0.393	0.460	70.625	24.655
2009	1.183	8.748	0.375	0.469	62.993	30.818
2010	1.292	9.474	0.351	0.441	60.849	29.678

* المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (2) سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن (2001– 2010)، حيث

1. شهد معدل العائد على الأصول ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002 ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2005. لكنه أخذ بالانخفاض بعد ذلك بسبب قيام البنوك منذ عام 2005 بزيادة مخصصاتها ورفع رؤوس أموالها وتطبيق مقررات بازل I. وقد استمر الانخفاض في الأعوام الثلاثة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني.
2. يعد سلوك معدل العائد على الملكية شبيهاً جداً بمعدل العائد على الأصول حيث شهد ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002 ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2005، ثم أخذ بالانخفاض بعد ذلك وحتى عام 2010.
3. شهد متوسط نسبة السيولة تراجعاً واضحاً وتدريجياً خلال سنوات الدراسة، حيث أنخفض من حوالي 58% في عام إلى 2002 ليصل إلى 35% في عام 2010. يعزى إلى زيادة التوظيفات الاستثمارية في السنوات الأخيرة.
4. حققت كفاءة التكلفة لدى البنوك تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأولى للدراسة وحتى عام 2005، حيث إن تكاليف البنوك أخذت بالارتفاع منذ عام 2006 وهو الأمر الذي قد يكون أحد أسباب تراجع ربحية البنوك في السنوات الخمس الأخيرة للدراسة.
5. حققت المنتجات المالية تزايد المطرد منذ عام 2002 وحتى عام 2007، حيث بدأ بعدها بالتراجع خلال السنوات 2008، و 2009، و 2010 بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك والتي سببها حرص البنوك على إتباع سياسات ائتمانية متشددة.
6. على العكس من سلوك المنتجات المالية، فإن المنتجات الاستثمارية شهدت تزايداً مستمراً ، ويعكس هذا سعي البنوك إلى زيادة عوائدها من خلال التركيز على الأصول الاستثمارية وخاصة في ظل زيادة التنافسية بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة على القروض بمختلف أنواعها.

ج. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (3)
مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
ROA	1.000					
ROE	0.481	1.000				
LIQ	(- 0.135)	(- 0.063)	1.000			
COE	(- 0.603)	(- 0.353)	0.127	1.000		
FIP	0.221	0.123	(- 0.297)	(- 0.135)	1.000	
INP	0.225	0.006	(- 0.511)	(- 0.389)	(- 0.133)	1.000

* المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول (3)، يمكن ملاحظة وجود ارتباط موجب وقوي بين العائد على الأصول والعائد على الملكية كونهما مقياسين للربحية. كذلك نلاحظ أن الارتباط سالب بين مقياسي الربحية وبين السيولة، مما يعكس طبيعة العلاقة السلبية بين السيولة والربحية. كذلك يمكن ملاحظة أن كفاءة التكلفة ترتبط بعلاقة سلبية وقوية مع مقياسي الربحية لان زيادة التكلفة من شأنها أن تخفض الربحية. بينما كانت العلاقة بين السيولة وكفاءة التكلفة موجبة ولكن ضعيفة.

وبالنسبة لمتغير المنتجات المالية فقد كان يرتبط بشكل قوي وموجب مع متغيري الربحية الأمر الذي يعكس أن زيادة التوظيفات المالية للبنك ستزيد من ربحيته، بينما كان معامل الارتباط بين المنتجات المالية وبين السيولة سالباً مما يعكس أن زيادة التوظيفات المالية من شأنها تخفيض السيولة. وقد كان ارتباط متغير المنتجات الاستثمارية مع الربحية موجباً في حين كان ارتباطه مع السيولة سالباً وقوياً.

د. نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة الثلاثة

يقوم نموذج الدراسة الأول باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على معدل العائد على الأصول.

جدول (4)

نتائج تحليل نموذج الدراسة الأول مع معدل العائد على الأصول*

$$ROAi{,}t = \alpha + \beta 1COEi{,}t + \beta 2FIPi{,}t + \beta 3INPi{,}t + ei$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.		
α	2.755	6.152	0	R-squared	0.825
β1	-3.438	-6738	0	Adjusted R-squared	0.821
β2	0.007	3.189	0.002	F-statistic	198.635
β3	-0.002	-0.357	0.722	Prob (F-Statistic)	0
				Durbin-Watson stat	1.915
				Sample	2001-2010
				Number of cross-section	13
				Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (4) يمكن ملاحظة ما يلي

1. كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهم إحصائياً مما يشير لوجود فروقات بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول يختلف من بنك إلى آخر. وهذه النتيجة تعد منطقية في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في جزء الإحصائيات الوصفية والتي أكدت وجود فروقات كبيرة بين بنوك العينة وخاصة من حيث الربحية.
2. كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) – وهو مقياس الميزة النسبية – سالباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأن انخفاض نسبة المصاريف بدون المخصصات إلى الربح قبل الضريبة من شأنها أن تعظم ربحية المصرف. وتعد هذه النتيجة منطقية وتتفق مع جوهر النظرية المالية التي تؤكد بأن انخفاض المصاريف والنفقات يزيد من الربحية وبالآتية يزيد من معدل العائد على الأصول. وبما ان انخفاض كفاءة التكلفة يشير لارتفاع الميزة النسبية، فيمكن تفسير النتيجة أعلاه بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك (من خلال انخفاض مؤشر كفاءة التكلفة) تؤثر إيجابياً على الربحية، بمعنى أن ارتفاع الميزة النسبية للبنك تزيد من معدل العائد على الأصول.
3. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) – وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية – موجباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وبما انه تم استخدام نسبة القروض للودائع كمقياس للميزة

التفاضلية للمنتجات المالية، فإن هذا يعني بأن ارتفاع نسبة القروض للودائع من شأنها أن تزيد من ربحية البنك وبالآتي تساهم في زيادة معدل العائد على الأصول. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً على حقيقة أن أهم توظيفات البنوك الأردنية هي في منح القروض، وبالآتي فإن القروض تعد من أهم مصادر الدخل للبنك، وكلما زادت نسبة القروض لدى البنك كلما استطاع أن يوظف قيمة أكبر من أمواله وبالآتي يستطيع البنك تحقيق عوائد أكبر، مما يمنح البنك في النهاية أرباحاً أكبر ومعدل عائد على الأصول أعلى. وهكذا فإن ارتفاع الميزة التفاضلية للمنتجات المالية للبنك ستؤدي لزيادة ربحيته، وهي تمنحه قوة أكبر في مواجهة منافسيه من البنوك الأخرى التي تمتلك ميزة تفاضلية أقل.

4. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية (β_3) – وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً ولكن غير مهم إحصائياً، أي أن تأثير هذا المعامل الفعلي على العائد على الأصول يساوي صفراً (لا يوجد له أي تأثير). وتعد هذه النتيجة منطقية في حالة البنوك الأردنية وذلك لأن هذه البنوك تركز على المنتجات المالية بشكل أكبر من المنتجات الاستثمارية، وقد أكدت الإحصائيات الوصفية المعروضة في الجزء الأول من هذا الفصل بأن نسبة المنتجات المالية كانت تقارب 60% من الودائع بينما كانت المنتجات الاستثمارية منخفضة وتشكل 20% فقط من الودائع. وبالآتي فإن المنتجات الاستثمارية لدى البنوك الأردنية تساهم بشكل ضئيل في ربحيتها ولا تساعد البنوك على تحقيق ميزة تفاضلية على العكس من المنتجات المالية التي تساهم بشكل كبير في الربحية. وخلاصة القول فإن البنوك الأردنية لا يمكنها تحقيق ميزة تفاضلية على البنوك الأخرى من خلال منتجاتها الاستثمارية لأن تلك المنتجات تساهم بشكل محدود في الأرباح ولا تساعد على تطوير معدل العائد على الأصول للبنك.

5. كانت القوة التفسيرية المعدلة (Adj. R^2) للمتغيرات المستقلة حوالي 82%، مما يشير إلى أن المتغيرات المختارة قادرة على تفسير 82% من التغير في المتغير التابع معدل العائد على الأصول.

6. كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).

7. بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.915 والتي تعد قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالآتي يؤكد على صحة وملائمة البيانات لأسلوب الانحدار.

8. يقوم نموذج الدراسة الثاني باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على المتغير التابع الثاني وهو معدل العائد على الملكية.

جدول (5)

نتائج تحليل نموذج الدراسة الثاني مع معدل العائد على الملكية (ROE)*

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta 1COE_{i,t} + \beta 2FIP_{i,t} + \beta 3INP_{i,t} + e_t$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.
α	24.154	6.288	0
β1	-19.37	-4.079	0
β2	-0.018	-1.181	0.24
β3	-0.133	-3.507	0.001

R-squared	0.556
Adjusted R-squared	0.545
F-statistic	52.517
Prob (F-Statistic)	0
Durbin-Watson stat	1.881
Sample	2001-2010
Number of cross-section	13
Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (5) يمكن ملاحظة ما يلي:

1. كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهم إحصائياً مما يشير لوجود فروقات بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على الملكية يختلف من بنك إلى آخر. وهذه النتيجة تتفق مع مخرجات تحليل النموذج الأول للعائد على الأصول، ومع ما توصلت إليه الدراسة في جزء التحليل الوصفي والذي أكد على وجود اختلافات كبيرة بين ربحية بنوك العينة.
2. كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) – وهو مقياس الميزة النسبية – سالباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأن ارتفاع الميزة النسبية من خلال تحقيق البنك لكفاءة التكلفة وذلك بانخفاض نسبة المصاريف للربح قبل الضريبة من شأنها أن تعظم ربحية المصرف وبالآتي تعظيم العائد على حقوق ملكية البنك. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في النموذج الأول مع العائد على الأصول، كما أنها نتيجة منطقية ومتوقعة لأن انخفاض المصاريف والنفقات يزيد من الربحية وبالآتي يزيد من معدل العائد على الملكية. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك يزيد من الربحية وبالآتي يزيد من معدل العائد على الملكية.
3. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) – وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية – سالباً ولكنه لم يكن ذو أهمية إحصائية، بمعنى أن هذا المتغير لا يؤثر على معدل العائد على الملكية. وتخالف هذه النتيجة ما تم الحصول عليه في النموذج الأول والذي أكد على وجود تأثير موجب ومهم إحصائياً لهذا المتغير على معدل العائد على الأصول. وبما انه تم استخدام نسبة القروض للودائع كمقياس للميزة التفاضلية للمنتجات المالية، وبما أن العائد على الملكية يعبر عن نسبة الربح بعد الضريبة إلى حقوق ملكية البنك، فيمكن القول إن انعدام تأثير المنتجات المالية على العائد على الملكية يعود إلى أن ارتفاع نسبة القروض تتطلب من البنك اقتطاع المزيد من المخصصات لمواجهة

مخاطر تدني التسهيلات الائتمانية بأنواعها، وهذا يعني حصول البنك على أرباح دفترية أقل، كذلك فإن الارتفاع الكبير في نسبة القروض إلى الودائع تشكل مخاطرة كبيرة على البنك مما يدفعه لتعزيز حقوق الملكية لديه، وهو ما يجعل الربحية الإضافية للبنك والناجمة عن زيادة قروضه تعادل الانخفاض في معدل العائد على الملكية نتيجة توسع قاعدة حقوق الملكية للبنك، الأمر الذي يجعل الأثر النهائي قريباً من الصفر. وخلاصة القول، فإن الميزة التفاضلية للمنتجات المالية ليس لها أي أثر على معدل العائد على الملكية، مما يعني بأن البنك لا يستطيع تطوير معدل العائد على الملكية بزيادة المنتجات المالية التي يمنحها.

4. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية (β_3) – وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً و مهم إحصائياً، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الاستثمارية ستؤدي لتخفيض معدل العائد على الملكية. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ربط عوائد توظيفات البنك الاستثمارية ومقارنتها بتكلفة الفرصة البديلة للتوظيفات المالية. حيث تعد عوائد التوظيفات الاستثمارية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع التوظيفات المالية، وبالآتي فإن زيادة نسبة التوظيفات الاستثمارية من شأنها تخفيض العائد الكلي الذي يحصل عليه البنك فيما لو قام باستثمار هذه الأموال في التوظيفات المالية (مثل القروض بأنواعها). وبالرغم من أن معدل العائد على الأصول لم يظهر أي تأثر بالمنتجات الاستثمارية، إلا أن معدل العائد على الملكية أظهر تأثراً واضحاً وذلك نظراً لأن أي تغير طفيف في الأرباح قد لا يؤثر بشكل كبير على معدل العائد على الأصول، أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، فنظراً لأن حقوق ملكية البنوك منخفضة ولا تتجاوز 20% من حجم أصول البنك في أفضل الأحوال، فإن أي تغير في الأرباح سيؤثر على معدل العائد الملكية بشكل واضح وكبير.

5. كانت القوة التفسيرية المعدلة (Adj. R^2) للمتغيرات المستقلة حوالي 54%، مما يشير إلى أن المتغيرات المختارة قادرة على تفسير 54% من التغير في المتغير التابع معدل العائد على الملكية.

6. كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).

7. بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.881 والتي تعد قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالآتي يؤكد على صحة وملائمة البيانات لأسلوب الانحدار.

8. يقوم نموذج الدراسة الثالث باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على نسبة السيولة.

جدول (6)

نتائج تحليل نموذج الدراسة الثالث مع نسبة السيولة*

$$LIQi،t = \alpha+\beta1COEi،t + \beta2FIPi،t + \beta3INPi،t + et$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.
α	0.911	21.977	0
β1	-0.069	-3.952	0
β2	-0.004	-7.643	0
β3	-0.008	-12.098	0

R-squared	0.926
Adjusted R-squared	0.924
F-statistic	524.27
Prob (F-Statistic)	0
Durbin-Watson stat	1.932
Sample	2001-2010
Number of cross-section	13
Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (6) يمكن ملاحظة ما يأتي:

1. كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهم إحصائياً مما يشير لوجود فروقات بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على نسبة السيولة يتفاوت من بنك إلى آخر. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة في جزء التحليل الوصفي والذي أكد على وجود اختلافات كبيرة بين نسبة السيولة للبنوك الأردنية.
2. كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) – وهو مقياس الميزة النسبية – سالباً ومهم إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأنه كلما كان البنك يمتلك ميزة نسبية أعلى مقاسة بكفاءة التكلفة من خلال انخفاض نسبة المصاريف للربح قبل الضريبة، كلما كانت سيولة البنك مرتفعة أكثر. وقد يكون تفسير هذه النسبة من خلال أن انخفاض نسبة المصاريف من شأنها أن تحقق للبنك عوائد أعلى، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها، فإن ارتفاع الربحية قد يساهم في زيادة التدفقات النقدية لدى البنك والتي ستزيد من مقدار الأصول السائلة المتوفرة لديه. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك تساعد على زيادة السيولة لدى البنك.
3. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) – وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية – سالباً ومهم إحصائياً، بمعنى أن ارتفاع نسبة المنتجات المالية للودائع من شأنها أن تخفض من سيولة البنك. وتعد هذه النتيجة منطقية لأن ارتفاع نسبة القروض للودائع تشير إلى ارتفاع نسبة التوظيفات المالية، وهو الأمر الذي يخفض من الأصول السائلة المتبقية لدى البنك، وهو ما يجعل نسبة السيولة أقل. ومن المهم هنا أن نشير للعلاقة العكسية بين السيولة والربحية، حيث إن ارتفاع التوظيفات المالية وعلى الرغم من تأثيراتها الإيجابية في تعزيز ربحية البنك، إلا أنها تخفض من سيولة البنك، وبالآتي من المهم أن لا تتوسع البنوك كثيراً في توظيفاتها المالية لتحافظ على مستوى سيولة مقبول وكافي لمواجهة أي سحوبات مفاجئة.
4. كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية (β_3) – وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً و مهم إحصائياً، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الاستثمارية ستؤدي لتخفيض سيولة البنك.

وتتفق هذه النتيجة مع النقطة السابقة والخاصة بالتوظيفات المالية. حيث إن المنتجات الاستثمارية من خلال زيادة نسبة التوظيفات الاستثمارية إلى الودائع من شأنها تقليل الأصول السائلة لدى البنك وبالآتي تخفيض نسبة السيولة.

5. كانت القوة التفسيرية المعدلة ($Adj.\ R^2$) للمتغيرات المستقلة مرتفعة بشكل واضح حيث تبلغ 92.4%، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة قادرة على تفسير 92.4% من التغير في المتغير التابع نسبة السيولة.
6. كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).
7. بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.932 والتي تعد قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالآتي يؤكد على صحة وملائمة البيانات لأسلوب الانحدار.

هـ. نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الأول (ROA)

1. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.
2. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.
3. قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الثاني (ROE)

1. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.
2. قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.
3. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الثالث (LIQ)

1. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.
2. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.
3. رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالآتي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.

النتائج

1. كان هناك اختلاف كبير في الميزة النسبية بين البنوك الأردنية، حيث إن بعض البنوك يتميز بكفاءة كبيرة في السيطرة على تكاليفه بينما البعض الآخر يتميز بارتفاع تكاليفه بشكل كبير.
2. بلغ متوسط نسبة القروض للبنوك الأردنية حوالي 60% من الودائع. كذلك كان هناك تفاوت في نسب التوظيف المالية بين البنوك الأردنية بالشكل الذي يعكس اختلاف ميزتها التفاضلية، كما أن هذا يعكس التنافسية الكبيرة بين البنوك الأردنية من حيث تقديم المنتجات المالية لعملائها.
3. حققت كفاءة التكلفة لدى البنوك تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأولى للدراسة وحتى عام 2005، حيث أخذت تلك التكاليف بالارتفاع بعدها، وهو الأمر الذي قد يكون أحد أسباب تراجع ربحية البنوك في السنوات الخمس الأخيرة.
4. كان هناك تزايد مطرد في المنتجات المالية لدى البنوك منذ عام 2002 وحتى عام 2007، حيث بدأ بعدها بالتراجع خلال السنوات الأخيرة بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك وإتباع البنوك لسياسات ائتمانية متشددة.
5. شهدت المنتجات الاستثمارية تزايداً مستمراً عبر الزمن، مما يعكس هذا سعي البنوك لزيادة عوائدها من خلال التركيز على الأصول الاستثمارية وخاصة في ظل زيادة التنافسية بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة على القروض بمختلف أنواعها.
6. كان للميزة التفاضلية للمنتجات المالية أثراً موجباً على معدل العائد على الأصول، بمعنى أن ارتفاع نسبة القروض للودائع من شأنها أن تزيد من ربحية البنك وبالآتي تساهم في زيادة معدل العائد على الأصول. في حين لم تظهر النتائج وجود أي تأثير للمنتجات المالية على معدل العائد على الملكية. في حين كان للميزة التفاضلية للمنتجات المالية أثر سلبي على سيولة البنك، بمعنى أن ارتفاع نسبة المنتجات المالية للودائع من شأنها أن تخفض من سيولة البنك. وهذا يعود إلى أن ارتفاع نسبة القروض للودائع تشير لارتفاع نسبة التوظيفات المالية للبنك، وهو ما يخفض من الأصول السائلة المتبقية لدى البنك ويجعل نسبة السيولة أقل.
7. لم يكن للميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية أي

تأثير على معدل العائد على الأصول، بينما كان تأثير المنتجات الاستثمارية سالباً على معدل العائد على الملكية، وذلك لأن البنوك الأردنية تركز على المنتجات المالية بشكل أكبر من المنتجات الاستثمارية، كذلك لأن عوائد التوظيفات الاستثمارية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع التوظيفات المالية، وبالآتي فإن زيادة نسبة التوظيفات الاستثمارية قد تخفض من العائد الكلي الذي يحصل عليه البنك فيما لو قام باستثمار هذه الأموال في التوظيفات المالية.

8. كان للميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية تأثير سلبي على سيولة البنك، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الاستثمارية ستؤدي لتخفيض سيولة البنك.

التوصيات

1. يرى الباحث أن تقوم البنوك الأردنية بالسعي لتطوير ربحيتها حتى تحافظ على جاذبيتها للمستثمرين والمودعين على حدٍ سواء، ولا يعني تطوير الربحية هنا لجوء البنوك لرفع أسعار الفائدة على القروض، وإنما البديل الأفضل هو قيام البنوك بالسيطرة على تكاليفها التشغيلية ومحاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن. كذلك على البنوك محاولة توسيع قواعد عملائها داخل الأردن وذلك من خلال الوصول إلى الفئات الأخرى والتي لم يتم التركيز عليها بشكل كبير بعد بما في ذلك فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتناهية الصغر.
2. إن ارتفاع نسبة المصاريف لدى البنوك الأردنية تعكس انخفاض كفاءة التكلفة لديها، وهو ما يتطلب المزيد من الرقابة على المصاريف ومحاولة تخفيضها بقدر المستطاع.
3. من الضروري أن تركز البنوك الأردنية على المنتجات الاستثمارية بشكل أكبر وذلك للتخلص من مخاطر التركزات الائتمانية والمخاطر الائتمانية بشكل عام، ولتحقيق ميزة التنوع في مصادر الدخل، ولتعزيز ربحية المصرف بشكلٍ عام. كذلك على البنوك التوجه نحو الاستثمار في مجالات جديدة أهمها المشاركة في المشاريع ذات الجدوى المرتفع وذات العوائد المرتفعة.

المراجــع

المراجع العربية

بدوي، طارق محمد سعيد، (1995)، محاسبة التكاليف في المصارف المدرجة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

حاتوغ، سوزي محمد، (2006)، أنموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والاتجاهات المعاصرة، ***أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة***، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الحسيني، فلاح عداي، (2000)، ***الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة***، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو خريص، مولود رمضان، (2010)، أثر بعض المتغيرات الذاتية والاقتصادية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1998-2007، ***أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.

خليل، نبيل مرسي، (1998)، ***الميزة التنافسية في مجال الأعمال***، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

داركار، بيتر، (2000)، ***ممارسة الإدارة***، الطبعة الأولى، مكتبة جرير للترجمة والنشر والتوزيع، الرياض.

رمضان، زياد وجودة، محفوظ، (2006)، ***الاتجاهات المعاصرة إدارة البنوك***، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.

السيد، حسن عبد، (2009)، ***محاسبة الجودة مدخل تحليلي***، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شريف، على والصحن، محمد فريد، (1988)، اقتصاديات الإدارة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

عباس، على، (2008)، ***الإدارة المالية***، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

عبد الخالق، محمد، (2010)، ***الإدارة المالية والمصرفية***، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عمايرة، خالد، (2005)، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994 – 2003، ***أطروحة دكتوراه الفلسفة غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

العمري، محمد، (2004)، الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولة المالية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

عميرة، تغريد، (1992)، كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي 1979 – 1990، ***رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية***، الأردن.

الفقي، حورية الهادي مفتاح، (2009)، قياس الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الليبية دراسة تحليلية للمصارف التجارية 2000–2007، ***أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن.

الفيومي، نضال، والكور، عز الدين، (2008)، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، ***مجلة دراسات، العلوم الإدارية***، المجلد 35، العدد 1، ص ص 21– 38

القضاة، علي، (2001)، المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني دراسة تحليلية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الأردنية، الأردن.

الكور، عز الدين، (2006)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

مرسي، جمال الدين، (2003)، ***الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين***، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

مرسي، نبيل محمد، (2003)، ***الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس***، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

ملحم، محمد فضل، (2003)، قياس وتحليل الكفاءة الفنية للبنوك الأردنية، ***مجلد البنوك في الأردن***، المجلد 9، العدد 22، ص ص: 13–21.

ملكاوي، أحمد، والعداس، حسن، (1988)، قياس مدى تأثير كفاءة البنوك التجارية في الأردن بمقومات هياكلها التنظيمية، ***مجلة دراسات***، المجلد 15، العدد 2، عمان، الأردن.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abbas, Ali,(2008), ***Financial Management***, First Edition, Dar Ithraa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Abdul Khaliq, Mohammad, (2010), ***Financial Management and Banking***, First Edition, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Abu Kharais, Mouloud Ramadan, (2010), The Impact of Some of the Variable of Self and Economic Financial Performance in the Libyan Commercial Banks During the Period 1998-2007, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, Arab Academy for Banking and Financial Science, Amman, Jordan.

Al-Fayoumi, Nedal and Al-Kour, Ezeddin, Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Commercial Banks Parametric and Non-Parametric Approaches for Estimating Efficiency, ***Dirasat Administrative Science***, Issue 35, Vol 1, P P 21-38.

Al-Fiqi, Horeya al-hade Mouftah, (2009), Measuring Productive Efficiency in Commercial Banks Libyan Analytical Study of Commercial Banks 2000-2007, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, Arab Academy for Banking and Financial Science, Amman, Jordan.

Al-Husseini, Falah Aday, (2000), ***Strategic Management Concept Entrances Contemporary Operation***, First Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Kour, Ezeddin, (2006), The Impact of Market Power and Efficiency on the Performance of Commercial Banks Empirical Study on commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange, ***Unpublished Doctoral Dissertation,*** Arab Academy for Banking and Financial Science, Amman, Jordan.

Al-Omari, Mohammad, (2004), Product Efficiency of Jordan Banks Under Financial Globalization Local Comparative Study, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Al-Qudah, Ali, (2001), The competitiveness Capability of Jordan Bank Sector: Analytical Study, ***Unpublished Master Thesis***, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Sayed, Hassan Abdel, Accounting Quality Analytical Entrance, First Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Amayreh, Khaled, (2005), the impact of Performance of the Banks and the Market Structure on the Efficiency of Banking Analytical Study of Commercial Banks Operation Jordan 1994-2003, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, Arab Academy for Banking and Financial Science, Amman, Jordan.

Amirah, Taghreed, (1992), The Efficiency of Commercial Banks in Jordan for Micro View 1979-1990, ***Unpublished Master Thesis***, University of Jordan, Amman, Jordan.

Badawi, Tarik Mohammad Said, (1995), Cost Accounting in Banks Listed in Amman Financial Market: A Field study, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, University of Jordan, Amman, Jordan.

Dakkar, Peter, (2000), ***Practice Management***, First Edition, Jarir Book Store for Translation and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

Hatoug, Suzy Mohammad, (2006), A Proposed Model of the Administration Role in Achieving Competitive Advantage in Jordanian Community Colleges' Programs of Hospitality and Tourism Education in Light of Current Status and Contemporary Trends, ***Unpublished Doctoral Dissertation***, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Khalil, Nabil Morsi, ***Competitive Advantage in Business***, First Edition, The Alexandria Center Book, Alexandria, Egypt.

Melhem, Mohammad Fadl, (2003), Measurement and Analysis of the Technical Competence of Jordanian Banks, ***Journal of Banks in Jordan***, Volume 9, Issue 22, P P 13:21.

Milkawi, Ahmad and Al-Da'as, Hasan, (1988), Measure the impact of the efficiency of commercial banks in Jordan viable organizational structures, ***Dirasat***, Volume 15, Issue 2, Amman, Jordan.

Morsi, Jmal Al-Din, (2003), ***Stratigic Management of Human Resources Entrance to Achieve a Competitive Advantage for the Organization and the Twentieth Century Atheist***, Al-Dar Al-Jame'eya, Alexandria, Egypt.

Morsi, Nabil Mohammad, (2003), ***Strategic Management to Configur and Implement Strategies to compete***, First Edition, Dar Al-Jama Al-Jaded, Alexandria, Egypt.

Ramadan, Ziad and Jouda Mohfouz, (2006), ***Contemporary Trend in the Management of Banks***, Third Edition, Dar Wael for Publication, Amman, Jordan.

Sharef, Ali and Sahen Mohammad Farid, (1988), ***Management Economics***, First Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabia for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon.

المراجع الأجنبية

Al- Jarrah, I., and Garaibeh, H. (2009). The Efficiency Cost of Market Power in Banking A Test of the Quiet Life and Related Hypotheses in the Jordan's Banking Industry, Investment ***Management and Financial***

Innovations, 6(2): 32-39.

Al-Jarrah, I. M., Ziadat, K. N., and El-Ramawi, S. Y. (2010). The Determinants of the Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach. ***Jordan Journal of Business Administration,***6: 247-261.

Al-Rousan, M., and Qawasmeh, F. (2009). The Impact of SWOT Analysis on Achieving a Competitive Advantage: Evidence from Jordanian Banking Industry. ***International Bulletin of Business Administration***, (6):82-92.

Al-Zu'bi, K. M., and Balloul, M. Z. (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. ***Dirasat, Administrative Sciences,***32: 230-248.

Dunca, G., Ginter, p., and Swayne, L. (1998). Competitive Advantage and Internal Organizational Assessment. ***International Journal of Human Resources Management***. 12(3): 6-16.

Horngren, C. t. (1982). ***Cost Accounting: A Managerial Emphasis***, Englewood Cliffs, Prentice Hall.

Kotler, P. 2000. Marketning Management, 10th edition, Prentice Hall, New York.

Mashharawi, F., and Al-Zu'bi, K. (2009). The Determints of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Bank's Sector 1992-2006. ***Jordan Journal of Business Adminstration***, 5(3): 403-414

Ministry of Planning and International Communication / MoPIC. (2003). ***Jordan's Competitiveness Book*** Amman: National Press.

Miller, Alex, and Dess., G. GreGory. (1996). ***Strategic Management***, 2nd edition, Mc Graw Hill Inc.

Porter M. E. 1985. Competitive Advantage Creating and Suustaining Superior Performance, New York, The Free Press.

Read, Richard; Dafillipi, Robert, J. (1982). ***Casual Ambiguity Barriers Limitation and Sustainable competitive Advantage***, Academy of Management: A Methodological Approach , 4th ed., Addison Wesley Puplishing Co. Inc.

Schendle, Dan. 1994. Introduction to Competitive Organization Behavior, ***Srtategic Management Journal***, 15: 1-4.

Sealey, C., and Lindley, T. (1977). Inputs Outputs Atheory of Production and Cost at Depository Financial Institution, ***Finance Journal***, 32: 1251-1266.

Thompson, A. Jr., and Strickland, A. J. (2001). ***Crafting and Executing Strategy***, 12th ed, Irwin: Mc Graw-Hill.

Wright, Peter, Kroll. J. Mark, Parnell. A. John. 1999. ***Strategic Management Concept***, 4th edition, Prentice Hill.

The Impact of the Comparative and Differential Advantages on the Performance of the Jordanian Commercial Banks'

Khaled K. Juma'a Khaled M. Al-Zu'bi***

ABSTRACT

This study aimed to identify the comparative and differential advantages of the Jordanian commercial banks and their impact on the profitability and liquidity of these banks. The researcher divided the banks products into two types; Financial and Investment. The study involved 13 banks in the period of 2001-2010 in which the researcher used Pooled Data Regression. The study indicated that there are significant differences in the Comparative Advantage between banks, and the investment products have been increased over time. The study recommended that it's important for the banks to increase their profits by controlling their operational costs, it also recommended that it is important for the banks to focus on the investment products in order to diversify their sources of income.

KEYWORDS: Comparative Advantages, Differential Advantages.

---

* Researcher, Faculty of Financial and Banking Sciences, The Hashemite University .

** Professor, Faculty of Financial and Banking Sciences, The Hashemite University

khaledjor@gmail.com

Received on 22/9/2013 and Accepted for Publication on 26/8/2014.